ارتفاع نسبة البطالة في ظل الاعتماد على النفط

«الشال»: 4.9 في المئة معدل النمو السنوي للاقتصاد الوطني

قال تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي اطلقت الإدارة المركزية للإحصاء في فبراير موقعا إلكترونيا جديدا مخصصا لبيانات سوق العمل، وسبقها بنك الكويت المركزي في يناير بإطلاق تجريبي لموقعه الإلكتروني الجديد، ونعرض هنا تقييما لهاتين المبادرتين.

واضاف موقع الإدارة المركزية للإحصاء مخصص لما يسمى «نظام معلومات سوق العمل»، وتم إطلاقه بالتعاون مع البنك الدولي، ويحوي بيانات مهمة حول الاقتصاد، بشكل عام، وسوق العمل، بصورة خاصة، ولعل أهم ما في الموقع الجديد أمران، أولا نشر توقعات حول أداء بعض المؤشرات الاقتصادية حتى عام 2020، حيث تشير التوقعات، مثلا، إلى معدل نمو سنوي محتمل بنحو 4.9 في المئة للاقتصاد الكويتي، مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة 2011 – 2016، وهو نمو مقبول، إذا غضضنا النظر عن اعتماده الطاغي على النفط. وكذلك تشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الكويتيين، في عام 2020 لنحو 8.4 في المئة ، مقارنة مع آخر البيانات الفعلية الموفرة وهي لعام 2011، حين بلغت نحو 5.7 في المئة ، وسبب ارتفاع معدلات البطالة هو توقع انخفاض الإنفاق والتوظيف الحكوميين. كذلك يحوي الموقع توقعات عامة، حول الطلب والعرض على مختلف الوظائف، وهو ما يساعد الطلبة والباحثين عن عمل في اختيار مهنهم. ونشر هذه التوقعات المستقبلية بدل الاكتفاء بتجميع البيانات الفعلية يعتبر تقدما مهما للعمل الإحصائي الحكومي، خصوصا إذا تم تطوير جودة تلك التوقعات وشموليتها وتعزيز استقلاليتها، مستقبلاً، وتعديل النماذج التي تقوم عليها دوريا في ضوء التغيرات في البيانات الفعلية، وذلك ما يُعِدُ به الموقع.

وتابع التقرير أما ثاني أهم التطورين في موقع «نظام معلومات سوق العمل» فهو فني، ويتعلق بطريقة توفير البيانات، حيث باتت الرسومات البيانية تفاعلية تتيح أكثر من طريقة عرض.

واشار حسب حاجة المستخدم، وكذلك إمكانية تنزيل بعض البيانات بصيغ قابلة للتعديل مباشرة، بدل الصيغ القديمة التي تتطلب إعادة إدخال البيانات يدويا من قبل المستخدم، إذا أراد تطويع البيانات. وللباحثين والمؤسسات والشركات التي تحلل بيانات سوق العمل الكويتي، يوفر هذا التطوير الفني ساعات من العمل اليدوي، وبالتالي يزيد من كفاءة استغلال الوقت.

وقال وما ينطبق على موقع «نظام معلومات سوق العمل» من الجانب الفني، ينطبق كذلك على الموقع الجديد لبنك الكويت المركزي، والمتوفر، حاليا، باللغة الإنجليزية، فقط، حيث صارت البيانات تفاعلية مع إمكانية تنزيلها بشكل قابل للتعديل مباشرة بدل الإدخال اليدوي، ولعل هذه المبادرة تاتي على غرار المبادرة بإصدار «تقرير الاستقرار المالي 2012» باللغة الإنكليزية، والذي سبق أن قيمناه في تقرير سابق.

واضاف لعل هاتين المبادرتين، من الإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت المركزي، تاتيان في سياق نهج تحديثي لبعض الجهات الاقتصادية الحكومية في الكويت، والتي لا تزال بياناتها تعاني من قصور يشمل التاخر في إصدارها، وعدم إصدارها بوتيرة متتابعة، وغياب الشرح الوافي للبيانات وطرق جمعها والتغيرات التي تطرا عليها، وغيره. ولابد من تاكيد أهمية تطوير القدرات الذاتية للمؤسسات الحكومية، وعلى رأسها الكوادر الوطنية، لتتمكن من إطلاق هذه المبادرات وتطويرها، من دون الاستعانة بالخبرات الأجنبية، بشكل دائم، مع المجافظة على اللغة العربية أساسا لهذه الإحصاءات، وتقديرا لهذا الجهد، تظل الإشادة والشكر واجبين للمؤسستين.

البنك المركزي

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، إذ انخفض، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 469.6 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 2 نقطة ونسبته 0.4 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 14.9 نقطة، أي ما يعادل 3.3 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

23.9 مليار دينار جملة الإيرادات خلال 2013

اضاف الشال تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، حتى شهر ديسمبر 2013، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2013/12/31 9- شهور من السنة المالية الحالية 2013/–2014 بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 23.984 مليار دينار كويتي. أي أعلى بما نسبته نحو 32.5 في المئة عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 18.0959 مليار دينار كويتي، وبانخفاض نسبته نحو 1.1– في المئة ، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2012/2013، والبالغة نحو 24.260 مليار دينار كويتي.

واشار في التفاصيل، تقدر النشرة الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2013/12/31، بنحو 22.196 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 31.5 في المئة عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 16.8831 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 92.5 في المئة من جملة الإيرادات المحصلة. وما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، كان اقل بنحو 644.231 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 2.8– في المئة ، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.788 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 198.667 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.2127 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 1.17 مليار دينار كويتي، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات غير النفطية بالمعدل الشهري المذكور، نفسه.

وتابع كانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 21.0026 مليار دينار كويتي، وصرف، فعليا –طبقا للنشرة–، حتى 2013/12/31، نحو 9.642 مليارات دينار كويتي، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 1.071 مليار دينار كويتي، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما إن الإنفاق، في الاشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 14.342 مليار دينار كويتي، إلا اننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور التسعة، سيكون اقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف، فعلا، والمعدل الشهري للإنفاق سوف يكون تصاعديا، بما يعمل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وقد يكون اقل، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات.

وبين يبدو أن علينا التذكير بان مصطلح فائض الموازنة العامة أو فائض المالية العامة لا ينطبق على دول النفط، فالفائض في علم المالية العامة هو ذلك الوفر المالي الناتج من زيادة الإيرادات التي مصدرها الضرائب على النشاط الاقتصادي مثل ضرائب الأرباح أو الدخل أو القيمة المضافة...إلخ. بينما في حال دول النفط يتحقق الفائض من استبدال أصل عيني بأصل آخر نقدي، حكمه حكم من يملك سبيكة ذهب في خزنة يبيعها ويحصل على نقد مقابلها، وخلاصته أنه فقد أصلا أو جزءا منه بتحويله إلى نقد لتمويل احتياجاته المعيشية، وهو أمر غير مستدام، وتسميته بالفائض ناتج عن عجز علمي بإيجاد تعريف أو مصطلح مناسب له. أما ارتفاع حجم الفائض ثم انخفاضه نتيجة ارتفاع رقم المصروفات أو استحقاقاتها في الشهر الأخير من السنة المالية، فهو، في جزء كبير منه، ناتج عن طول الدورة المستندية للمصروفات، وفي جزء آخر منه إلى عدم الحصافة في تضخيم جانب المصروفات في الشهر الأخير من السنة المالية حتى لا تخصم من موازنة تلك الجهة للسنة المالية القادمة.

يوازي 0.9 في المئة من حجم الاقتصاد عام 2012

120 مليار يورو حجم الفساد في «الاتحاد الأوروبي»

قال التقرير نشرت المفوضية الأوروبية، وهي السلطة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي، بتاريخ 3 فبراير، تقريرا، هو الأول من نوعه، حول حجم الفساد في الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد، وسنستعرض هنا أهم ما جاء في التقرير مع مقارنته بالوضع في الكويت.

واضاف لعل أهم معلومات التقرير هي نشر تقدير محدد عن حجم الفساد، وهو نحو 120 مليار يورو سنويا، وذلك مبلغ ضخم يوازي نحو 0.9 في المئة من حجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي عام 2012 مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وعرض التقرير أرقاما مهمة عن نتائج استطلاعات للرأي حول حجم الفساد، فقد أفاد نحو 76 في المئة من المشاركين في الاستطلاع في دول الاتحاد الأوروبي أن الفساد منتشر في بلدهم، وأفاد نحو 73 في المئة أن كثيرا ما تكون الرشوة والواسطة أسهل طريقة لتلقي الخدمات العامة، وبالنسبة لمواقع تركز الفساد، أفاد نحو 67 في المئة من المشاركين بأن تمويل الأحزاب السياسية يفتقر للشفافية، لكن نحو 8 في المئة فقط من المشاركين ذكروا أنهم تعرضوا شخصيا أو شهدوا بأنفسهم حوادث فساد خلال العام الماضي، بينما يعتقد نحو 23 في المئة فقط بفاعلية جهود مكافحة الفساد الحالية.

وتابع على مستوى الشركات، أفاد نحو 40 في المئة من الشركات المشاركة في الاستطلاع بأن الفساد مثل مشكلة لهم، مع وجود تناسب عكسي بين حجم الشركة وتقديرها لجدية مشكلة الفساد، فكلما صغرت الشركة زاد احتمال تعرضها للفساد. ويتباين حجم مشكلة الفساد بين دول الاتحاد الأوروبي الـ 28، فياتي تقسيم البلدان متوافقا، بشكل عام، مع مستوى تطورها، الاقتصادي والحضاري، فأقل الدول معاناة من المشكلة هي دول شمال أوروبا «الاسكندنافية» وغربها، بينما الأسوء حالا هي دول شرق أوروبا وجنوبها، شاملة اليونان وإيطاليا وإسبانيا.

وبين لا يمكن لنا مقارنة هذه الأرقام الأوروبية بأرقام كويتية بسبب عدم توفر تلك الأخيرة، لكن يمكن أن نحاول تقدير حجم الفساد في الكويت باستخدام الفرق

وقال بين التقديرات الأوروبية وتقديرات الكويت في أحدث تصنيف لمؤشر مدركات الفساد، الصادر عام 2013 عن مؤسسة الشفافية العالمية، حيث كان متوسط درجة الاتحاد الأوروبي في مؤشر مدركات الفساد نحو 63.3 درجة مقارنة بـ43 درجة للكويت «كلما قلت الدرجة زاد الفساد»، بمعنى أن الفساد في الكويت أعلى بنحو 47.2 في المئة ، عن مثيله الأوروبي، ومن ذلك يمكن تقدير حجم الفساد في الكويت بنحو 698 ملايين دينار كويتي، سنويا، أي أكثر من إجمالي مصروفات 9 جهات حكومية في السنة المالية 2012 – 2013 «لا يشمل ما يندرج من مصروفات تلك الجهات تحت بند وزارة المالية – الحسابات العامة»، والجهات التسع هي وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية ووزارة المواصلات ووزارة العدل وديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والأمانة العامة للأوقاف والإدارة المركزية للإحصاء، أو ما يمثل نحو 1.4 في المئة من حجم الاقتصاد الكويتي، عام 2012، ونحو 3.6 في المئة من مصروفات الدولة للسنة المالية 2012 – 2013. ويظل تقديرنا البالغ 698 ملايين دينار كويتي، سنويا، تقديرا متحفظا للفساد في الكويت، فقياسه لا يشمل قضايا كبرى مثل الاستثمارات الخارجية والناقلات والإيداعات والتحويلات، وإنما ينحصر في قضايا الفساد المتكرر.

ونحن لا ننصح بالاعتداد بارقام مدركات الفساد لأنها مبنية على مقارنة أولية بين مؤشرات دولية غير مفصلة، بينما تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي هي نتاج دراسة ميدانية داخل الدولة لتقدير حجم الفساد، ولعل ذلك يكون من مهام الهيئة العامة لمكافحة الفساد، التي تم إنشاؤها في نوفمبر 2012، والتي بشر رئيسها، أخيرا، بجهود حثيثة لمكافحة الفساد، وسوف نصدق هذه التصريحات، فقط، عندما نرى فاسدين كبار خلف القضبان.

الاتحاد الأوروبي

207.1 ملايين دينار نمواً في المصروفات التشغيلية

تراجع صافي إيرادات «الوطني» بنسبة 3.6 في المئة خلال 2013

البنك الوطني

البيان	2013/12/31 (الف دينار كويتي)	2012/12/31 (الف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الأصول	18,600,145	16,492,471	2,107,674	12.8%
مجموع المطلوبات	15,888,351	13,876,476	2,011,875	14.5%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	2,508,844	2,426,515	82,329	3.4%
مجموع الإيرادات التشغيلية	626,250	649,930	(23,680)	-3.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	207,096	183,683	23,413	12.7%
المخصصات	148,746	139,018	9,728	7.0%
الضرائب	18,886	18,632	254	1.4%
صافي الربح	251,522	308,597	(57,075)	-18.5%
المؤشرات				
العائد على معدل الأصول	1.4%	2.0%		
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	9.7%	12.8%		
العائد على معدل رأس المال	56.4%	74.3%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	890	960	(70)	-7.3%
الظل سعر السهم (فلس)	53	68	(15)	-22.1%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16.8	14.1		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.5	1.6		

جدول أداء الوطني

اوضح التقرير أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، واشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق أرباحا صافية، بعد خصم الضرائب، بلغت ما قيمته 251.5 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 57.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 18.5 في المئة ، مقارنة بنحو 308.6 ملايين دينار كويتي، في 31 ديسمبر من عام 2012. وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح خاصا بمساهمي البنك بلغ نحو 238.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 305.1 ملايين دينار كويتي، في نهاية العام السابق، أي بانخفاض بنحو 67 مليون دينار كويتي. ويعود التراجع في ربحية البنك إلى الانخفاض في إيرادات الاستثمارات بنحو 91.1 مليون دينار كويتي، حين بلغت نحو 18.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 109.8 ملايين دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، والتي كانت استثنائية نتيجة تحقيق البنك أرباحا بنحو 81.5 مليون دينار كويتي ناجمة عن إعادة تقييم حصته في بنك بوبيان الإسلامي بعد دمج ميزانيته. وفي حال استبعاد هذه الأرباح الاستثنائية تكون أرباح «الوطني» الصافية لنهاية عام 2013، بعد خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، قد نمت بنسبة 6.5 في المئة ، مقارنة مع الفترة ذاتها من 2012.

وقال تراجع صافي إيرادات التشغيل بنحو 3.6 في المئة أي نحو 23.7 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 626.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 649.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك «باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي» قد تراجعت بنحو 0.4 في المئة ، بينما انخفضت مصروفات الفوائد «باستثناء تكاليف المرابحة» بنسبة 14.4 في المئة ، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4 في المئة. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 63.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 25.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، ما رفع صافي إيرادات الفوائد «في شقيها، التقليدي والإسلامي» إلى نحو 451.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 397.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 53.7 مليون دينار كويتي. وحقق البنك تراجعا في إيرادات الاستثمار، بنحو 91.1 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا، وصولا إلى 18.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 109.8 ملايين دينار كويتي، في نهاية العام السابق.

وتابع بينما ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك من نحو 183.7 مليون دينار كويتي، إلى نحو 207.1 ملايين دينار كويتي، في نهاية عام 2013، أو ما نسبته 12.7 في المئة ، نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، جميعها، ولكن هذه النسبة لا تعكس الوضع الصحيح لقيمة مصروفات التشغيل، بسبب تجميع بيانات بنك بوبيان. وحسب تقديرات الشال، وبافتراض استثناء تاثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، تبلغ الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 155.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 176.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها، أي بارتفاع بنحو 21.4 مليون دينار كويتي، أو نحو «13.8 في المئة » أي نمو أعلى، قليلا، ربما لأنه يبدأ من رقم مصروفات أدنى. وارتفع مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية بنحو 9.7 ملايين دينار كويتي، وصولاً إلى 148.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 139 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ 2.108 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 12.8 في المئة ، ليصل إلى نحو 18.600 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2012، حين بلغ 16.492 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تاثير تجميع بنك بوبيان، كانت نسبة النمو ستبلغ نحو 12.3 في المئة ، مقارنة بمستواها في نهاية العام الفائت. وحققت محفظة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغت نسبته 8.5 في المئة وقيمته 834.7 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 10.695 مليارات دينار كويتي «57.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 9.861 مليارات دينار كويتي «59.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012، وإذا استثنينا تاثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 7.3 في المئة ، مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق.

وبين انخفضت الموجودات الحكومية، بنحو 115.7 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 11.9 في المئة ، لتصل إلى نحو 854.7 مليون دينار كويتي «4.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 970.4 مليون دينار كويتي «5.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012. والسبب الرئيس في هذا الانخفاض هو نقصان رصيد سندات بنك الكويت المركزي، والذي بلغ نحو 534.5 مليون دينار كويتي، بعد أن كان، في نهاية عام 2012، نحو 614.2 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغت نسبته 13 في المئة أو نحو 79.7 مليون دينار كويتي. وانخفض رصيد السندات الحكومية بنحو 36 مليون دينار كويتي، أي نحو 10.1 في المئة حين بلغت نحو 320.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 356.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2012. وارتفع بند نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل بنحو 801.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 49.7 في المئة ليصل إلى 2.412 مليار دينار كويتي ليمثل «13 في المئة من إجمالي الموجودات»، بعد أن كان 1.611 مليار دينار كويتي «9.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012.